القمة العالمية للعمل الإنساني

المشاورة الإقليمية لدول المحيط الهادئ

أوكلاند، ٣٠ حزيران/يونيو – ٢ تموز/يوليو ٢٠١٥

ملخص الرؤساء المشاركين

عقدت المشاورة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لدول المحيط الهادئ في أوكلاند، نيوزلندا، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيو وحتى ٢ تموز/يوليو ٢٠١٥. وقد استضافت حكومة نيوزلندا هذه المشاورة واشتركت في رئاستها حكومة استراليا، وحكومة نيوزلندا، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). وتماشيًا مع نهج أصحاب المصلحة المتعددين لعملية عقد مؤتمر القمة، فإن الاجتماع قد جمع بين ما يقرب من ١٧٠ مشاركًا من ثلاثة أقاليم فرعية بدول المحيط الهادئ ممثلين عن الدول الأعضاء للأمم المتحدة، بما في ذلك ثلاثة رؤساء دول، ومنظمات إقليمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المتضررة، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، و حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن وجود مراقبين من ثلاثة دول مشاركة في استضافة مشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

وقد عكست المناقشات المنعقدة في أوكلاند ثقافة دول المحيط الهادئ، وقوتها، والتنوع الذي تتمتع به. وقد تم تكريم المشاركين بتحية pōwhiri، وهي بمثابة ترحيب رسمي من قبيلة Ngāti Whātua المحلية. أبدى العديد من القادة من أرجاء المنطقة، والأمم المتحدة، وحركة الصليب الأحمر التزامهم بالعمل سويًا كشركاء إقليميين، والتعرف من شعوب دول المحيط الهادئ على قدراتهم واحتياجاتهم، وأينما يجب تقديم الدعم لهم. وسلط جميع المشاركين المزيد من الضوء على الدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة، وأبرزها التصدي لإعصار بام المداري، والذي يعد أضخم حدث يتعلق بالطقس شهدته دول المحيط الهادئ في تاريخها. وقد تم التأكيد بشكل خاص على الدروس المستفادة من الإعصار مما يثبت أن الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث (DRR) والتأهب لها له منافعه الربحية مستقبلاً.

ترجمة غير رسمية

وقد أشار المشاركون في المشاورة الإقليمية إلى أن مجتمعات دول المحيط الهادئ قد زادت مقاومتها، وذلك نتيجة للتعايش في حالة وجود الأعاصير المدارية، وأمواج تسونامي، والزلازل، وغيرها من الكوارث لمئات السنين. حيث إن المنطقة تتعرض لكوارث طبيعية شديدة للغاية. نجد أن أربع دول من بين أكبر عشر دول تم إدراجها في المؤشر العالمي لقياس المخاطر لعام ٢٠١٤ هي دول جزرية في المحيط الهادئ. وتواجه ثمان دول من بين أكبر ٢٠ دولة في العالم أعلى متوسط للخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر هنا الإشارة إلى أن الآثار الناتجة عن تغير المناخ تتسبب في تفاقم الكوارث. حيث يعتبر تغير المناخ من المشكلات الخطيرة التي تواجهها المنطقة، ويعد من الأمور الأكثر أهمية بالنسبة للدول ذات الجزر منخفضة السطح.

وفي هذا السياق، يعد الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، والاستعداد لها، وتعزيز القدرة على تحملها أمرًا أساسيًا: فهو في النهاية استثمار ينقذ الأرواح ويوفر الأموال. ولقد اتضح هذا الأمر وضوحًا جليًا من خلال المناقشات التي تسلط الضوء على الاستجابة الأخيرة لإعصار بام المداري. كما كشفت المناقشات أيضًا عن الدروس المستفادة من الطريقة التي يمكن أن يعمد إليها نظام دولي ما للتحكم في هياكل الحكومات والمجتمعات المحلية، حيث إن هذا النظام لا يكيف نفسه لتقديم الدعم للسياقات المحلية بفاعلية، بالرغم من الجهود المضنية المبذولة لتحقيق ذلك. كما أن هناك أيضًا اعترافًا بوجود احتياجات لتطوير القدرات بشكلٍ مستمر داخل المكاتب الوطنية لإدارة الكوارث المحلية (NDMO) التي تحتاج إلى استدامة الدعم المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق، تم تسليط الضوء على العلاقات طويلة المدى التي تتميز بالثقة والتعاون المتبادل بين الشركاء باعتبارها من الأمور بالغة الأهمية لتحقيق الاستجابة الفعّالة.

سبق الاجتماع المنعقد في أوكلاند تنظيم ٩٢ مشاورة تحضيرية لأصحاب المصلحة ضمت ١٤٢٨ فردًا من ١٧ دولة يمثلون دوائرهم الانتخابية الأوسع. وقد عرضت نتائج المشاورة من خلال تقرير التحليل لأصحاب المصلحة[١] والذي شكل بدوره حجر الأساس بالنسبة للمناقشات المنعقدة في أوكلاند. وقد تضمن التقرير مجموعة واسعة من القضايا وشكّل جزءًا من إسهام دول المحيط الهادئ في تحضيرات القمة العالمية للعمل الإنساني.

وقد سلطت المناقشات المنعقدة في أوكلاند الضوء على ست قضايا رئيسية انبثقت عن المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة. كما ظهرت قضية إضافية شاملة تتمثل في الحاجة إلى وجود بيانات أفضل، تتضمن النماذج الاقتصادية والعلمية لتقديم الدعم للعمل الإنساني في دول المحيط الهادئ واتخاذ القرارات حول هذا الشأن. ويتضح أدناه ملخص بأهم النتائج والتوصيات. وتجدر هنا الإشارة إلى أن تقرير التشاور المتعمق المزمع نشره في غضون الأسابيع القادمة سيحتوي على مجموعة كاملة من المناقشات والنتائج. وقد عمل الرؤساء المشاركون في المشاورة الإقليمية على تشجيع جميع أصحاب المصلحة على البدء في تنفيذ هذه التوصيات.

١- وضع الأشخاص المتضررين كمحط تركيز للعمل الإنساني

هناك اعتراف صريح بأن الاستجابة الإنسانية في حاجة إلى **أن يتم تخصيصها بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة للأشخاص والسياقات المحلية**. ولكن ذكر المشاركون العديد من الأمثلة الموجودة بالمنطقة والتي توضح فشل عمليات الاستجابة في مراعاة **المتطلبات المحددة** والاعتماد على قوة المرأة والشباب، أو إقرار **الاحتياجات الخاصة للمجتمعات والأشخاص، بما فيهم الأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة**. وعلى الرغم من تأكيد المشاركين على حاجة الجهات المستجيبة للكوارث إلى **العمل من خلال الشبكات المجتمعية الحالية والتقليدية**، إلا أنهم حذروا من أن تلك الشبكات قد تستبعد المرأة، والأشخاص الأكثر تأثرًا بالمخاطر، وقد تؤدي أحيانًا إلى تفاقم حالات عدم المساواة الحالية. وقد كانت المعلومات الخاصة بالاحتياجات المحددة على مستوى المجتمع في كثير من الأحيان إما غير متوفرة أو غير مدرجة في خطة الاستجابة، الأمر الذي يعني أيضًا أن **الاستجابات أصبحت في الغالب "نهجًا واحدًا يناسب الجميع"**. ولمعالجة هذه القضايا، سلط المشاركون الضوء على طرق من شأنها أن تجعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على التحمل، وتدعمها بالمهارات وتوفر لها الفرص لإعلام الجهات المستجيبة الوطنية والدولية بنوع المساعدة المطلوبة. كما حددوا أيضًا الحاجة إلى وجود بيانات أفضل، واستيعاب أفضل للطرق التي تتبعها المجتمعات لتنظيم نفسها، وزيادة الاستثمار في مجال التعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الأولية عند وقوعها. وتضمنت التوصيات ما يلي:

[١] لقراءة التحليل الكامل لأصحاب المصلحة، راجع www.worldhumanitariansummit.org/whs_pacific/stakeholderconsultationreport

ترجمة غير رسمية

- تسعى الحكومات بالتعاون مع المجتمعات وشركاء العمل الإنساني جنبًا إلى جنب، نحو الاستيعاب الأفضل للهياكل التقليدية، والشبكات المجتمعية في المجتمعات الحضرية والريفية على حد السواء.
- تقوم الحكومات والشركاء بتنظيم تدريبات منتظمة بالمحاكاة على مستوى المجتمع، وذلك بهدف تحقيق فهم أفضل للهياكل اللازمة للاستجابة غير الرسمية، وتوضيح المسؤوليات في حال طلب الدعم الوطني أو الدولي، ومعالجة الثغرات الخطيرة.
- يعمل شركاء العمل الإنساني على تعزيز الفئات المجتمعية التي تعظم من دور النساء، والأطفال، والشباب، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وتشركهم بشكل منهجي في عملية اتخاذ القرار. تلعب الفئات المجتمعية دورًا رسميًا داخل هياكل التخطيط الوطنية ودون الوطنية.
- تقوم الحكومات وشركاء العمل الإنساني بالاستثمار في إجراء تحليل أفضل بشأن تأثر المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية بالمخاطر الطبيعية. ويمكن استخلاص هذا التحليل من البيانات الإحصائية الأقوى والأكثر تنظيمًا، أو من خلال النماذج الاقتصادية، أو المعلومات المكتسبة من الفئات المجتمعية أو الشركات المحلية. تستخدم البيانات المطورة حول التأثر بالأخطار كي تصبح إدارة المخاطر وخطط الاستجابة عند وقوع الكوارث أكثر استهدافًا للاحتياجات المحلية.
- تعمل الحكومات والشركاء على زيادة الوعي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والاستعداد لها في المجتمعات، ويكون ذلك بالاستناد إلى النُهج التقليدية. يتم هذا من خلال تضمين الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية على جميع المستويات، فضلاً عن التعاون مع الفئات الدينية، والشركات الخاصة، والفئات الأخرى بالمجتمع.
- تقوم الحكومات وشركاء العمل الإنساني بتعزيز التواصل المتبادل مع المجتمعات حتى يتسنى لها تقديم الآراء للجهات المستجيبة وتعريفها بالاحتياجات الإنسانية الخاصة بها.
- يسعى شركاء العمل الإنساني بشكلٍ فعال لتفعيل الدور القيادي للمرأة في إدارة الكوارث. حيث تعمل جميع الجهات الفاعلة على منع استمرارية مشكلات عدم المساواة القائمة بين الجنسين.
- يضع شركاء العمل الإنساني مسألة الحماية كمحط اهتمام بالنسبة لجميع الأنشطة مع إيلاء اهتمام خاص لسلامة المرأة، وكرامتها، وأمنها، قبل وقوع الأزمات، وخلالها، وعقب وقوعها. تعمل جميع الجهات الفاعلة على منع إفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب، ومعالجة هذا الأمر ووضع حد له، حيث يشتمل العنف ضد المرأة على العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس.

٢- إعادة ترتيب نظام العمل الإنساني والاعتماد على القدرات المحلية

أشار المشاركون إلى أن المجتمعات، ومجموعات المجتمع المدني، والحكومات **هي أول الجهات المستجيبة** في حالات وقوع الكوارث، وتبقى على نفس درجة الاستجابة في حال نقص المساعدات الإضافية. وقد ركزت المناقشة بشكلٍ كبير على التفاعل بين الجهات المحلية، والوطنية، والدولية، مع إلقاء الضوء على حالات التوتر التي حدثت عندما **"وكلت" المسؤولية إلى الجهات الدولية أثناء وقوع الكوارث وبعد وقوعها** بدون الالتفات الكافي إلى ترتيبات التنسيق والديناميات المحلية. تحتاج الحكومات والمجتمعات المحلية إلى **أخذ زمام المبادرة** فيما يتعلق بتحديد احتياجاتها وتوفير المعلومات بشأن ما هو متاح بالنسبة لها. وفي هذا الصدد نجد أن التكنولوجيا الجديدة توفر الفرصة لتعزيز مشاركة المجتمعات النائية في هذه العملية بشكل أسرع وأكثر فعالية.

ولقد ركز المشاركون مناقشاتهم حول دور الحكومات في إدارة الكوارث، ودور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتنسيق فيما بينها، فضلاً عن دور المنظمات الإقليمية. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- قيام الحكومات بعمليتي الاستثمار والدعم في مجال التنسيق بين الوزارات المختصة ذات الصلة والوكالات المركزية، مثل الخزانة، ووزارة المالية، ومكتب رئيس الوزراء، والهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، أو ما يعادلها، وذلك لضمان اتباع نهج لإدارة الكوارث على مستوى الحكومة بأكملها.
- قيام الحكومات بوضع القوانين، والسياسات، وإنشاء المؤسسات اللازمة لإدارة الكوارث على أسس واضحة لطلب المساعدة الدولية، ويتضمن ذلك وجود قدرات الانتشار.

- تقوم الحكومات بتسريع عملية الدخول واستخراج تأشيرة العبور للعاملين في المجال الإنساني لتحسين طرق الاستجابة في موعدها وضمان القيام بذلك بفعالية، استنادًا إلى المبادئ التوجيهية للقانون الدولي لمواجهة الكوارث (IDRL) وقواعده ومبادئه.
- تضمن الحكومات تجهيز أنظمة التنسيق الوطنية والمحلية بشكل جيد، وتوفير الموارد اللازمة لها. والجدير بالذكر أن الحكومات تعمل على وضع أنظمة للتقييمات، والخدمات اللوجستية، والاتصالات.
- تحرص الحكومات الوطنية على تحديد حاجتها للمساعدة الدولية بوضوح، وفي الوقت المناسب، اعتمادًا على تحليل مدى القابلية للتأثر الذي يتسم بقوته. تلتزم المؤسسات الدولية باحترام طبيعة هذه الطلبات ووقتها.
- يعمل المجتمع المدني على استكمال الجهود الحكومية في التأهب للكوارث على المستوى المجتمعي والتصدي لها، وذلك من خلال تعزيز الشبكات الوطنية، ومشاركة المعلومات الخاصة بالقدرات مع شركاء العمل الإنساني.
- يعمل الشركاء الدوليون على توافق النهج الخاصة بهم مع سياق الكوارث ونطاقها. حيث يتعاونون سويًا قبل وقوع الأزمة، وذلك لضمان توافق المساعدة وتقديمها بالطريقة المناسبة، بما يدعم آليات التنسيق الوطنية والمحلية ولا يحملهم عبئًا إضافيًا أثناء حدوث الأزمة.
- تحرص الحكومات على ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية الدولية الحالية الخاصة بالتنسيق المدني العسكري فضلاً عن تنسيق شؤون الشرطة، وقيام الحكومات والشركاء بتنفيذ خطط التنسيق والتأهب للكوارث بشكلٍ مناسب، وإجراء التدريبات المنتظمة المشتركة مع الشركاء العسكريين لتقديم الدعم المبدئي والمناسب عند التصدي للكوارث.

٣- التصدي للتشرد

اعترف المشاركون أن **التشرد** القسري **وإعادة التوطين** الطوعي والمخطط له قد كانا **يحدثان بالفعل** في المنطقة. وكانت هذه هي الحالة عندما تعلق الأمر بسياق الكوارث، وآثار تغير المناخ على وجه الخصوص، ليس هذا كل شيء فحسب، بل كان الأمر يتصل كذلك بالعنف والصراعات فيما بين المجتمعات. **ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم** هذه التحديات، مما ينتج عنه استمرار الأشخاص في التنقل داخل بلادهم وعبر الحدود. وهذا الأمر بدوره يؤدي إلى ظهور تحديات للمجتمعات المشردة والمضيفة على حد السواء. وقد تم تحديد أهمية الحقوق في الأراضي العرفية والموروثة كعنصر أساسي في مساعدة الأشخاص على الانتقال إلى أماكن جديدة بسلام وعلى نحو مستدام.

وقد سلطت المناقشات الضوء على إيجاد طرق لتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة المتعلقة بتنقل الأشخاص في دول المحيط الهادئ. أولاً، **تجنب التشرد القسري** وذلك من خلال تنفيذ تدابير أفضل للتخفيف. ثانيًا، **ضمان حماية الأشخاص المشردين** مع احترام حقوقهم، ووفقًا لاحتياجاتهم، ومدى تأثرهم بالمخاطر. ثالثًا، **دمج المجتمعات المشردة والمضيفة ضمن الاستجابات الإنسانية**. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- تحرص الحكومات على ضمان معرفة الأشخاص بالمخاطر حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات مستنيرة حول اختيار إما البقاء في المكان الذي يعيشون به أو الانتقال إلى مناطق أكثر أمنًا.
- تدعم الحكومات، وقادة المجتمع، والجماعات الدينية رغبة الأشخاص في الهجرة أو إعادة التوطين بطريقة كريمة، إذا لم يكن بمقدورهم البقاء في موطن معيشتهم أو إذا لم يختاروا هم ذلك. ويمكن القيام بذلك بطريقة منظمة، ومخطط لها، وقائمة على المشاركة.
- تقوم الحكومات بوضع الأدوات والسياسات الوطنية والإقليمية وتنفيذها لحماية الأشخاص المشردين داخليًا، بما في ذلك ما يحدث في السياقات الحضرية. وتجدر هنا الإشارة إلى وجود حاجة إلى حلول دائمة. وهذا يضمن معالجة القضايا الخاصة بالأراضي العرفية والموروثة.
- يقوم جميع شركاء العمل الإنساني بتعظيم احتياجات الحماية الخاصة للأشخاص المشردين، ضمن برامج العمل الإنساني، ويشمل ذلك الاحتياجات التي تحدد حسب النوع، والعمر، وحالات العجز.
- تقوم الحكومات والشركاء الدوليون بتعزيز القدرات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، فضلاً عن دعم المجتمعات للاستعداد بشكلٍ أفضل في حال التعرض للتشرد، ويشمل ذلك تدابير التخفيف من الآثار السلبية بالمجتمعات المضيفة.

- تعمل جميع الجهات الإنسانية الفاعلة على ضمان الاعتماد على هياكل القيادات التقليدية، والطرق التقليدية للوساطة في حالات النزاع من أجل دعم المجتمعات المشردة والمضيفة. وهذا الأمر لا يقوض من أهمية النظر بعين الاعتبار إلى النوع، والعمر، وحالات العجز.
- تقدم جميع الجهات الإنسانية الفاعلة دعمًا نفسيًا اجتماعيًا مناسبًا من الناحية الثقافية للأشخاص المشردين.

٤- التعاون من أجل القدرة على التحمل

اعترف المشاركون بالفرص المقدمة من خلال الاتفاقيات السارية والتي تتضمن استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ (SRDP)، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، وذلك على الرغم من الحاجة إلى المزيد من العمل على الصعيد الوطني **لتنفيذ هذه الاتفاقيات**. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تمكين المجتمعات **والمرأة بشكلٍ خاص**، من أجل دعم بناء القدرة على التحمل. وفي هذا الصدد أحرزت دول المحيط الهادئ تقدمًا في التعرف على المخاطر التي تواجهها وكيفية إدارتها، ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به **لحماية الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر**، خصوصًا وأن تغير المناخ **يرفع من مستوى سطح البحر** ويتزامن ذلك مع وجود تغير في أنماط المناخ وما يعقبه من آثار لا يمكن التنبؤ بها. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- تقوم الحكومات وشركاؤها بالاستثمار في تنفيذ استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ، وإطار سينداي. تشترك المجتمعات، والمرأة على وجه الخصوص، من البداية في وضع المبادرات وتنفيذها لتحقيق استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ، فضلاً عن التزامات سينداي.
- تعمل الحكومات على تحديد الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق الوزارات المختصة ذات الصلة، والحكومة المحلية للاستعداد للكوارث والتصدي لها، بما في ذلك ما يتم خلال الأطر القانونية. حيث تعمل الحكومات على تعيين مركز تنسيق لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لتحقيق التنسيق بطريقة أفضل.
- تعمل الحكومات وشركاء التنمية على إيجاد حلول دائمة للتعامل مع تغير المناخ، والكوارث، والتشرد الناجم عن النزاعات. حيث إنها تحرص على إشراك المجتمعات وتساعدها على التخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ.
- يحرص المانحون والحكومات على تمتع التمويلات المقدمة منها بمرونة أكثر من أجل دعم الحد من مخاطر الكوارث، والقدرة على تحملها، والتصدي للأزمات وذلك للسماح للمجتمعات بالوصول إلى التمويلات من أجل بناء قدرتها على التحمل.
- يقر أعضاء فريق العمل الإنساني في دول المحيط الهادئ، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة بتنامي دور مكاتب إدارة الكوارث والمجموعات الوطنية ودعمها.

٥- التمويل من أجل التأهب للكوارث، والاستجابة لها، والتعافي المبكر منها

كشفت المناقشات الستار عن وجود رغبة قوية للتخفيف من وطأة تغير المناخ، وإظهار العمل المنجز على مدار السنوات العديدة الماضية لوضع استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ، كما كشفت أيضًا عن وجود دفعة قوية للجهات المحلية المستجيبة **لتمكينها من ريادة الاستجابة نحو الكوارث**. وفي هذا الصدد ساد شعور قوي بأن التمويل كان موجهًا نحو التصدي للكوارث، بدلاً من الحد من المخاطر والتأهب لها، على الرغم من الاعتراف بأن **الاستثمار في مجال الحد من المخاطر والتأهب لها يجني ثماره**، كما تبين من تجربة "فانواتو" في أعقاب إعصار بام المداري. كما كان هناك اعتراف أيضًا بوجود مصادر متنوعة للتمويل – ليست مجرد مساعدة من المانحين. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- تنظر البنوك، ومنظمات التحويلات، وشركات الاتصالات في إلغاء الرسوم في حالات الطوارئ لمدة محددة في أعقاب وقوع الكارثة (يحدد هذا الأمر وفقًا لحجم الكارثة). وجدير بالذكر أن المزيد من الاستثمار في البنية التحتية القادرة على تحمل الكوارث، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيا النقالة، يساعد على ضمان وصول المجتمعات النائية للخدمات التي تحتاجها.
- يحرص جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على دعم الأنظمة التي توجه التحويلات المالية للمرأة وليس فقط للرجل. تعمل الأنظمة التي تحسن من الإدماج المالي على إشراك المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في خطتها.

ترجمة غير رسمية

- تحرص الحكومات والمانحون على وضع خرائط وطنية أفضل لمواطن الضعف التي تعكس حالات التعرض للمخاطر الطبيعية على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والهيكلية. يعد التمويل مشروطًا بالنظر الهادف إلى مؤشرات تعرض البنية التحتية للمخاطر على المستويات الإنسانية، والاجتماعية، والمادية.
- تتعاون وزارات المالية مع البنوك، ووكالات التحويلات المالية، وشركات الاتصالات من أجل وضع نموذج يمكن الوصول إليه على نطاق واسع وعلني، للإعلام بجميع جهات التمويل ومصادرها للتأهب للكوارث والتصدي لها، ويشمل ذلك التحويلات، والتدفقات الخاصة، والمساعدات الدولية، باعتبارها وسيلة لزيادة المساءلة المتعلقة بالأشخاص المتضررين ودعم مقدمي المساعدة لتوجيه أموالهم بشكلٍ أفضل.
- يحرص جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة من وجود سبل جديدة للاتصال الرقمي، وتقنيات إدارة البيانات وجمعها، وتتمتع هذه التقنيات بالقدرة على تعزيز النتائج في حالات الحاجة إلى التواصل، وتخصيص الموارد، وتحسين تقييم الآثار المترتبة على المساعدة المقدمة في الأزمات، مما يؤدي إلى تقديم تمويل معزز من أجل القدرة على التحمل.
- تعمل الحكومات، بدعم من الخبراء الفنيين، على التعامل مع العوائق التي تحول دون تدفق السيولة الفورية للحكومات بهدف التصدي للكوارث والتعافي منها. ويشمل هذا استكشاف المزايا النسبية للنُهج المختلفة، مثل آليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، ودعم الموازنة، والائتمان، وزيادة حجم الصندوق الطوارئ الوطني الممول محليًا. وأشار المشاركون إلى أن صناديق التمويل الجماعي الإقليمية لا تعد بالضرورة النهج الأفضل للاستجابة في حالة وقوع الكوارث والتعافي منها.
- كما تعمل شركات التأمين على النظر في الطرق التي يمكن أن تضع بها أقساط منخفضة التكلفة للأسر بهدف تشجيعها على الإقبال على التأمين الفردي والعائلي في دول المحيط الهادئ. وفي هذا السياق، توضع حوافز للتشجيع على وضع معايير أفضل للتطوير، للأقساط المنخفضة على سبيل المثال.
- تحرص جميع الجهات الإنمائية المحلية والدولية على وضع معايير وطنية وتبنّي تلك المعايير من أجل الاستثمار في جميع مراحل دورة مخاطر الكوارث. شرع المانحون في تمويل المكاتب الوطنية لإدارة الكوارث والمؤسسات المحلية، وخاصة المنظمات النسائية، بحيث يمكن التنبؤ بهذا التمويل ويطبق لسنوات عديدة من أجل زيادة القدرة على وضع خطط لمواجهة الكوارث والتصدي لها.
- يشارك قطاع الأعمال والمجتمعات في وضع خطط لتطوير طرق التعافي المبكر على المستويين المحلي والوطني. وفي هذا الصدد، تم تفويض المكاتب الوطنية لإدارة الكوارث أو الوزارات الأخرى ذات الصلة لتنفيذ خطط التعافي المبكر على وجه السرعة، بما في ذلك ما يتم من خلال التشريع. كما أن هذا سوف يساعد على تدفق التمويل المقدم من المانحين بسرعة أكبر.

٦- عقد الشراكة مع القطاع الخاص

أدرك المشاركون أن القطاع الخاص يعد جزءًا من المجتمع، باعتباره شريحة من المجتمع المتضرر من الكوارث، وباعتباره **طرفًا فاعلاً في الاستجابة عند وقوع الكوارث**. ومن هذا المنطلق، يجب ألا ينظر إليه على أنه جهة خارجية، أو "جديدة". وقد كان الاستعداد للكوارث من خلال **التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال**، وبشكل خاص التخطيط لتلك الأعمال التي توفر الخدمات الأساسية، يعتبر أمرًا ضروريًا للاستجابة بفاعلية في حالة وقوع الكوارث. وقد أقر المشاركون بالأهمية الكبرى التي تحظى بها **الشركات الصغيرة والمتوسطة** في دول المحيط الهادئ، وأكدوا على الحاجة إلى وضع بروتوكولات لتحقيق المشاركة بين الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- تحرص السياسات التي تضعها الحكومات لإشراك القطاع الخاص على التفريق بوضوح بين موردي الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع من أجل العمل – مثل الطاقة، والماء، والموارد المالية، والاتصالات، والنفايات – وبقية الأطراف بالقطاع الخاص المحلي والجهات المستجيبة التابعة له.
- تعمل الحكومات والخدمات الأساسية على دمج عملية التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال والحد من مخاطر الكوارث، كخطط مشتركة للتأهب للكوارث فضلاً عن إجراء اختبار مشترك وتدريبات بالمحاكاة.
- تعمل الحكومات على مساعدة شبكات الأعمال والشبكات المجتمعية على تسجيل المعلومات ومشاركتها عبر الإنترنت، فيما يتعلق بخدمات الأعمال المحلية وقدرات المجتمع والمتطوعين المتاحة أثناء التأهب للكوارث أو الاستجابة لها وكيفية التعامل معها.

- تحرص الحكومات على إضفاء الطابع الرسمي على تمثيل القطاع الخاص – الخدمات الأساسية والشركات المحلية على حد السواء – أثناء عمليات التخطيط، والتدريب، والمحاكاة التي تتعلق بالتأهب في حالة وقوع الكوارث والتعافي منها.
- تعمل الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات على وضع استراتيجية مشتركة للمشتريات بعد وقوع الكارثة والتي تعطي الأولوية لقدرات القطاع الخاص المحلي فيما يتعلق بإعادة الإعمار، مع التركيز على الابتكار واغتنام الفرص لإعادة البناء على نحو أفضل.
- تعمل الحكومة والقطاع المالي على تطبيق آليات دعم موجودة مسبقًا من شأنها أن تؤدي دورًا في حالة وقوع الكوارث، بما في ذلك التأمين، والتمويل المرحلي، وإعادة هيكلة الدين، وتخفيف الضريبة، وتأجيل دفع الرسوم.
- يحرص ممثلو القطاع الخاص على وضع إقرار تدعمه مدونة قواعد السلوك للتصرف في حالات الاستجابة الإنسانية بما يتناسب مع الصناعات المختلفة. تنظر الحكومات بعين الاعتبار إلى تحفيز الأعضاء، والالتزام بهذه القواعد، من خلال تخفيف عبء الضريبة على سبيل المثال.

ترجمة غير رسمية